

The Impact of Adopting International Accounting Standards on Accounting Information Quality in The Egyptian Business Environment

DOI <https://www.doi.org/10.56830/IJAMSSI01202509>

Saleh Ali Abdul Jawad Al-Abd

*Department of Accounting, College of Business Administration, Majmaah
University, Saudi Arabia*

Saleh.elabd@mu.edu.sa

Received: 21 Dec. 2024. Accepted: 19 Jan. 2025. Published: 15 Feb. 2025

Abstract:

Access to information, ease, freedom of circulation and credibility have become important issues in the current era, which supported the concept of accounting disclosure and was considered an essential requirement in the field of finance and business, in order to achieve more transparency and credibility in the information that must be obtained and made available to all parties benefiting from it, as it can be said that one of the important reasons for the collapse of many economic units is the failure to apply accounting principles and lack of disclosure and transparency and failure to show real data and information that express the financial conditions of these economic units, and this was reflected in a set of negative effects, the most important of which is the loss of confidence in accounting information, and thus the loss of this information of its most important elements, which is its quality. Therefore, this study sheds light on the impact of international accounting standards on the quality of accounting information in institutions, especially disclosure standards, given the role they play in adding transparency, credibility and accuracy to the quality of accounting information, and making it available to all parties benefiting from it in all institutions that wish to obtain it in order to make their investment decisions.

Keywords: International Accounting Standards, Accounting Disclosure, Quality of Accounting Information

أثر استخدام معايير المحاسبة الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية

صالح علي عبدالجواد العبد

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية إدارة الاعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

الملخص :

أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة في العصر الحالي، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح المحاسبي واعتبر مطلب جوهرى في مجال المال و الأعمال، من أجل مزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات التي يجب الحصول عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها، حيث يمكن القول بأنة من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهي جودتها .

لذا فإن هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات ولا سيما معايير الإفصاح منها، نظرا للدور الذي تلعبه في إضفاء الشفافية والمصداقية والدقة على جودة المعلومات المحاسبية، وإتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة منها في كافة المؤسسات التي ترغب في الحصول عليها وذلك لاتخاذ قراراتها الاستثمارية .

كلمات مفتاحية : معايير المحاسبة الدولية، الإفصاح المحاسبي ، جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة :

في ظل ازدياد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من المؤسسات ذات الاهتمام تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره هذه المؤسسات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، وتأكيداً على أهمية الإفصاح المحاسبي من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، لما لها من أثر بالغ الأهمية في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واكتمال محتواها.

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دوراً هاماً، في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، على مستوى المؤسسات وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني. ولهذا كان لابد من وجود معايير محاسبية دولية تحكم عملية العرض والإفصاح لزيادة الشفافية والمصداقية.

مشكلة الدراسة:

أصبحت قضية الحصول على المعلومات المحاسبية وسهولة الحصول عليها وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الهامة والملحة لرجال الأعمال والمستثمرين ويحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية التي تنشرها هذه المؤسسات، وبناء على ما سبق ومن أجل معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على زيادة كفاءة وجودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث والتي تكمن في الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: " كيف يساهم الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية "

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة كفاءة جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية وذلك من خلال العناصر التالية :

- 1- التعرف على ما هو الإفصاح المحاسبي ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات.
- 2- إبراز دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في التقليل من التحديات المعاصرة لنقص الجودة في المعلومات المحاسبية.
- 3- إبراز دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات.

أولاً: الإفصاح المحاسبي

سوف يتم إلقاء الضوء على مفهوم الإفصاح المحاسبي، ويتم تناول أنواعه من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح

١. مفهوم الإفصاح المحاسبي :

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا عن مصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها ، وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".

لذا يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود منها .

كما عرف الإفصاح على أنه " عملية إظهار و تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل".

لذا فإن الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدات المحاسبية التي تقوم بعرض هذه القوائم.

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهو الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، والتي تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، و ذلك بشأن جميع الأمور المالية ، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم المالية المنشورة قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".

ويعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الإفصاح ، بإن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية و المصطلحات المستخدمة فيها، و التي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وذلك من وجهة نظر مستخدميها.

ويمكن صياغة تعريف شامل من خلال التعاريف السابقة للإفصاح على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات الخاصة بتلك المؤسسات".

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسات دون تضليل أو تزوير في القوائم المعروضة ، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات

النظام المحاسبي، و يجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات، لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن من خلال التقارير المالية بكاملها التي تقوم بنشرها هذه المؤسسات .

٢. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعاً لأهداف كلا من هذه الأنواع من خلال ما يلي:

أ. **الإفصاح الكامل (الشامل):** يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

ب. **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن لتحقيق العدالة.

ج. **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

د. **الإفصاح الملانم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسات وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسات وظروفها الداخلية.

هـ. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، ويترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.

و. **الإفصاح الوقائي (التقليدي):** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية والدقة، فإن الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فإن الإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية لجميع المستخدمين .

٣. مقومات و أساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه وذلك من خلال التالي :

ان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها وإتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها، و التي سوف يتم تناولها من خلال التالي :

١/٣. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :

أ. **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المستثمرون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية والتي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

ب. **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ، و تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

ج. **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف المحاسبية ، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

د. **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية والتي تم إعدادها من أجلها، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

٢ /٣. أساليب الإفصاح المحاسبي:

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها:

أ. **إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها:** إن جزءاً مهماً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، و ترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك لتسهيل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات المناسبة منها .

ب. **الملاحظات الهامشية:** يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية،

كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

ج. الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغيير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدنيين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي... الخ.

د. المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

ه. تقرير المراجع: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسات حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسات وعن الخطط المستهدفة التي تقوم بها .

٣/٣. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي:

أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:
أ. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

ب. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية وذلك من خلال القوانين واللوائح والتشريعات المنظمة .

ج. المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها على المستوى العالمي.

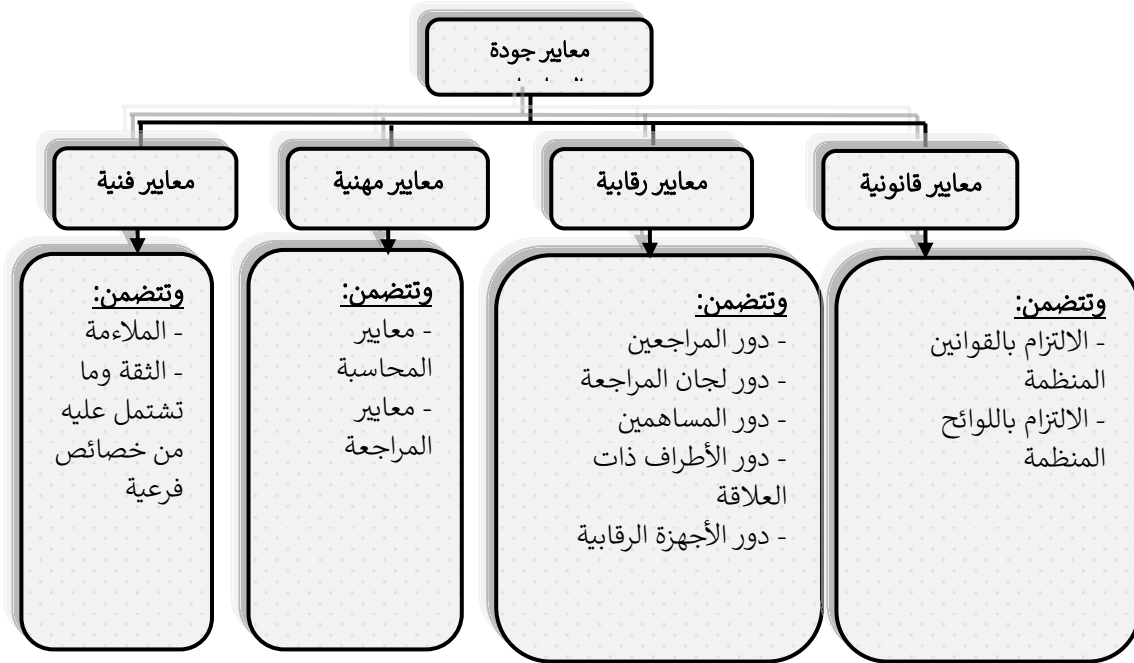
ثانيا : جودة المعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين منها، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة ومصداقية عالية .

١. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة وفائدة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من الأخطاء والتزيف والتضليل وأن يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل التالي:



الشكل رقم (١) معايير جودة المعلومات المحاسبية

يتضح من خلال الشكل السابق إنه يمكن القول بأن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، لا يقتصر على جانب واحد فقط بل يشمل العديد من الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات، وسوف نركز على المعايير الفنية، والمعايير المهنية التي تتضمن معايير المحاسبة ومنها معايير الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

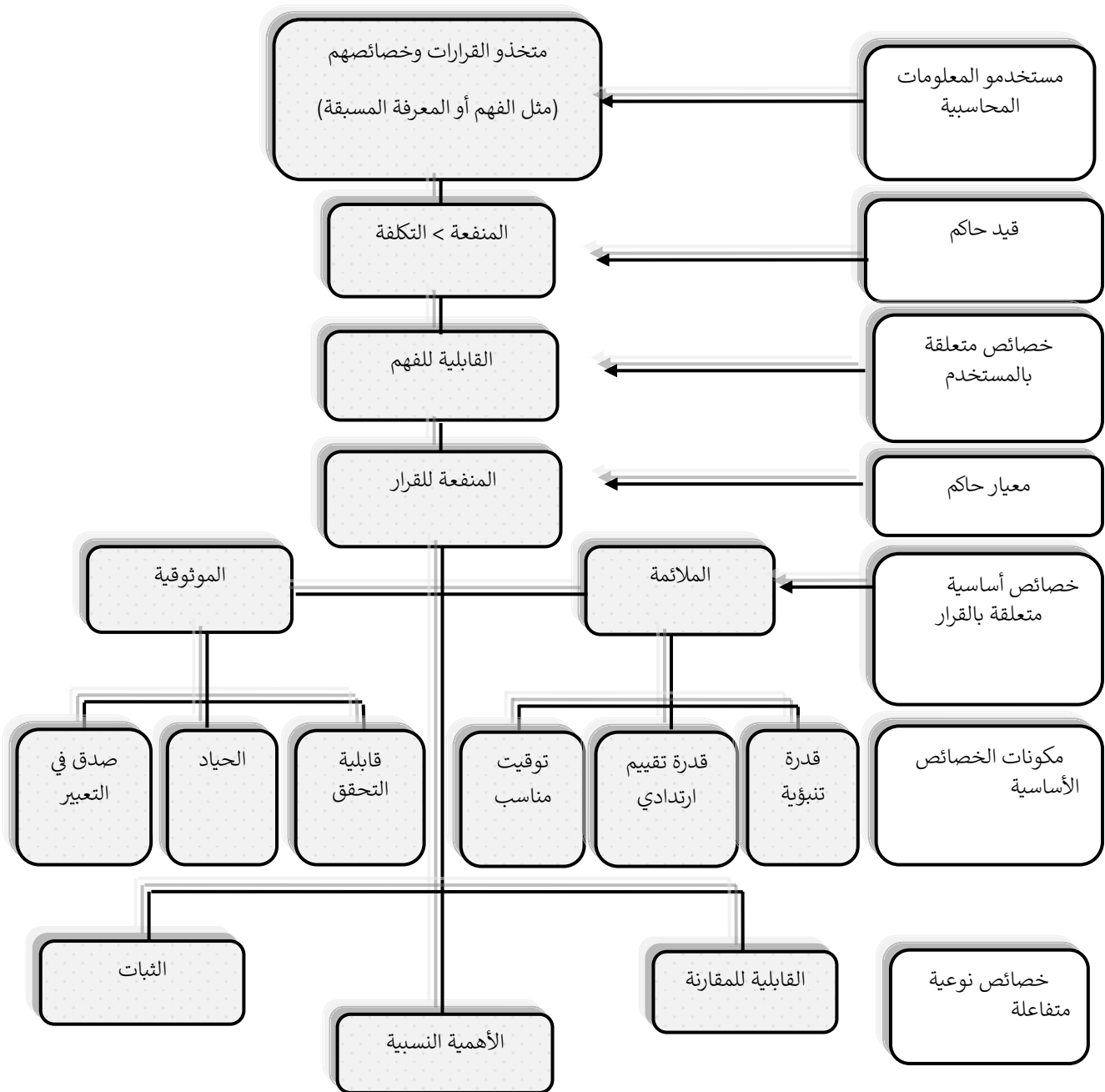
٢. خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تعددت الدراسات الخاصة بهذا الجانب وسوف نعرض في الجدول التالي أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات ومنظمات علمية ومهنية رسمية لما تتمتع به من مصداقية.

الجدول رقم (١): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المؤسسات الدولية

IASC	FASB	ICAWA	AICPA		A.A.A	الصفة
			TRUEBLOOD	APB		
*	*	*	*	*	*	الملاءمة
*	*			*	*	القابلية للتحقيق
		*	*	*		الوضوح
*	*		*	*	*	عدم التحيز
*	*	*				الموضوعية
*	*	*		*		التوقيت المناسب
*	*		*			الثبات
*		*		*		الاكتمال
			*			المعقولية
*	*	*	*	*		القابلية للمقارنة
*			*			الأهمية النسبية
*		*	*			الجوهر فوق الشكل
	*					القيمة التنبؤية
	*					التغذية العكسية
*	*	*			*	أمانة العرض (الموثوقية)

يتضح من خلال الجدول السابق والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB عام ١٩٨٠ البيان رقم (٢) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، حيث قامت بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية، وبالتالي يكمن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB. من خلال الشكل التالي والذي يبين هذه الخصائص :



الشكل رقم (٢) : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يتضح من خلال الشكل السابق يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باختصار كما يلي:

١/٢. الخصائص الأساسية:

وهي تشتمل على خاصيتين وهما:

أ. **الملاءمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فإن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي:

– **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسات أو بقوتها الإرادية.

– **قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.

– **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

ب. **الموثوقية:** ويقصد بها حسب البيان رقم (٢) الصادر عن FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص هي:

– **القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

– **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

– **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

إذن فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

٢/٢. الخصائص الثانوية:

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية عنها، وقد أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي:

أ. **الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

ب. **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.
إضافة إلى هذا هناك قيودان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

- **قيود حاكم أو متحكم:** وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.
الأهمية النسبية: تلعب هذه الخاصية دوراً هاماً كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاماً في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.
هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فإن جودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتشمل معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

ثالثاً: معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في المؤسسات

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

١. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي ١ IAS "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي ١ IAS محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي ٥ IAS المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي ١٣ IAS المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة. وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون شاملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في

الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

٢. الإفصاح حسب محتوى المعيار ٢٤ IAS

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.

٣. الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS ٧ لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS٣٢ أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS٣٠ المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية – الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 و IAS 32

رابعاً: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية في المؤسسات

لقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحداثة.

١. الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين. و"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح

المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة".

كما عرفت على أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعد على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح"

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة ٢٠٠٢ التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وبيعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

٢. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصداقية في المؤسسات

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضاً الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم وإدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسات، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم كمدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء

لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. وتعتبر المصدقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصدقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصدقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصدقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي ٣١ بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصدقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

٣. دور المعايير المحاسبية في تطوير التقارير المالية في المؤسسات

أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدى كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي:

أ. **منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام:** وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

ب. **منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها:** ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية بهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين.

ج. منهج تطوير التقارير المالية: ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهمة بالحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويبدوا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام ١٩٨٤ مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية في القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، وهي التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي، فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

خامسا: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن المؤسسات

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهمة بالحاسبة، ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت عديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية الدورية، والتي أدت بدورها إلى اكتمال محتوى المعلومات وأثرت على درجة جودتها، ولا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحويه من أرقام وبيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح.

١. التقارير القطاعية تتبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسات، من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسات من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسات والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المؤسسات، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٠٠٦/١١/٣٠ المعيار IFRS 8 "القطاعات التشغيلية" الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 14 وهو ساري المفعول اعتبارا من ٢٠٠٩/٠١/٠١ والذي كان هدفه الأساسي الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها،

٢. التقارير المالية المرحلية: تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة معينة، تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة، كإعداد قوائم مالية عن ربع أو نصف سنة، تسمى هذه التقارير بالتقارير المالية المرحلية أو المؤقتة، فالتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن "تقرير مالي لفترة مرحلية يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية، والفترة المرحلية هي فترة أقل من سنة مالية كاملة تقدم حولها التقارير المالية"، وقد تم التطرق لذلك بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير

المالية المرحلية، وتنبع أهمية التقارير المالية المرحلية في أنها تقوم بتقديم تحديث لآخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، حيث تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقاً، كما تقوم بتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها.

٣. إفصاحات إضافية

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

أ. الإفصاح عن السياسات المحاسبية: يجب أن تفصح المؤسسات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقاً لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (٢٢) عن مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (٢٠) عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقاً لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلاً من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

ب. الإفصاح عن التغيرات المحاسبية: يفترض أن تتبع المؤسسات الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهرياً على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (٢٢) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام ٦٣، ٧٣، ٩٥، ١١١ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال لهذه المؤسسات.

ج. الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار: يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغلباً لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية.

د. الإفصاح عن الالتزامات العرضية: أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهرياً على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسات الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية التي تتعرض لها المؤسسات كما يلي:

أ. الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسات.

ب. قيام المؤسسات بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى.

ج. التعهدات التعاقدية.
د. التعهدات بضمان السلع المباعة.
هـ. الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة لدي البنوك
و. الالتزامات المتعلقة بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة.
ز. الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.
وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.
ويرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد هو، توفير المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل من المؤسسات أو في المجتمع المحلي .

النتائج :

١- إن الإفصاح العادل يتطلب تقديم المعلومات بطريقة مناسبة، موثوق بها، قابلة للمقارنة وسهلة الفهم، لتمكين الأطراف ذات العلاقة من فهم تأثير أي عمليات، أو أحداث أو ظروف معينة على المركز والأداء المالي للوحدة الاقتصادية. وهذا ما يؤكد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية "بأن العرض العادل للمعلومات يقتضي أن يكون صادقا لآثار المعاملات، والأحداث، والظروف الأخرى للأصول والالتزامات، والدخل والمصاريف.
٢- تعدد المعلومات مورداً أساسياً لأي نشاط بشري وعاملاً محددًا لعلاقة الإنسان بمجتمعه والمجتمعات الأخرى من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية.
٣- يعتبر الإفصاح من القضايا الهامة والمعاصرة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية بها موثوقية ومصداقية وموضوعية وعادلة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها المؤسسات في التقارير المالية التي تقوم بنشرها .
٤- يهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكثر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمرين العادين، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم، ومن أمثلتها المعلومات المرتبطة بالتنبؤات المالية وإعداد التقارير القطاعية والمرحلية والمعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار، وهو إفصاح إعلامي يتم بغرض تحقيق الملائمة للمعلومات المحاسبية.

التوصيات :

١- ضرورة إتباع معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات عند إعدادها لقوائمها المالية، وتطوير الأنظمة المحاسبية المتبعة، لتوفير المعلومات الضرورية بصورة صحيحة وملائمة وفي الوقت المناسب، لينعكس

إيجابياً على مخرجات عملية التحليل المالي وعلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية لتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

٢- ينبغي توفير المعلومات الضرورية واللازمة لمتخذي القرارات لدورها الفعال في اتخاذ القرارات المالية، من خلال تحسين جودة المعلومات التي تعد مخرجات الأنظمة المحاسبية، وذلك باختيار أنظمة محاسبية قادرة على عرض وقياس المعلومات بصورة دقيقة وصحيحة لمتخذ القرار.

٣- لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لا بد من استخدام التقنيات الحديثة في دراسة تفصيلية للبيانات والمعلومات المالية والارتباط فيما بينها (التحليل المالي) وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات والمعلومات بالشكل الذي هي عليه مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل الوحدة في إطارها، ويمكن من وضع تخطيط علمي للنواحي المالية في الوحدة.

٤- ينبغي من أجل الوصول إلى إفصاح عام وحقيقي يتمتع بالشفافية والمصداقية والوضوح والدقة يجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات المحاسبية للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية أخرى،

٥- يوصي بتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتفاع مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

٦- ينبغي استخدام مؤشرات قياس القدرة المالية للوحدة الاقتصادية، أو المعلومات التي تفيد في معرفة وتقويم كفاءة الإدارة، أو في مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لمواردها الاقتصادية، وتوفير المعلومات التي تفيد في التنبؤ بالقوة الإيرادية أو بالفشل المالي، أو في توفير المعلومات المالية التي تفيد في التنبؤ.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٣٥
- ٢- لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد ٢٩، العدد الأول، ٢٠٠٧، ص ١٧٩
- ٣- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠٥، ص ٥٧٧.
- ٤- محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط ٢، ٢٠٠٨، ص ٣٤٤.
- ٥- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ٥٧٨.

- ٦- لطيف زيود وآخرون، مرجع سابق، ص ١٨٠.
- ٧- وليد الحياي، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، متاح على
- ٨- السيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٦٣
- ٩- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ٥٨٤.
- ١٠- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ٥٨٦ – ٥٩٢.
- ١١- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٩، ص ٥٤.
- ١٢- محمد مطر وآخرون، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية، مرجع سابق، ص ٣٣٣.
- ١٣- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط ٢، ٢٠٠٩، ص ٧٥.
- ١٤- نفس المرجع، ص ٧٦-٧٧.
- ١٥- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.
- ١٦- محمد مطر وآخرون، التأسيس النظري للممارسات المحاسبية، مرجع سابق، ص ٣٣٥.
- ١٧- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٩٤.
- ١٨- مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، ٤-٥ سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٤.
- ١٩- أمين السيد، أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٧٠-١٧٢
- ٢٠- معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤، التقارير المالية المرحلية، متاح على
- ٢١- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص ٥٧.

ثانيا : المراجع الأجنبية

- 1-Ali Tazdait , maitrise du système comptable financier, ACG, Alger 2009, p.23.
2. Barnard, (2003) " Intellectual capital and knowledge management Effectiveness , management Decision
3. Bernstein, Leopold A. (1989), Financial statement Analysis, Theory, Application and Interpretation, Richard D. Irwin, Inc., by Toppan, Co. Ltd., Tokyo, Japan.
4. Daft, Richard.2001, Organization Theory and Design, 7thed, southwestern college publishing , U.S.A.

5. Gup, Benton E., (1983), Principle of Financial Management, John Wiley & Sons Inc., New York, U.S.A.
6. Harreson,E.F.,1989"The Concept of Strategic Gap", Journal of general Management, Vol.15.
7. Senn, Jams A.,1998," Information Technology in Business Principles Practice and Opportunities" 2nd ed , Prentice –Hall, Inc, New Jersey.
8. Tuckey, Steve, (2000), Is Dynamic Financial Analysis Wave of Failure, Insurance Accounting, Vol. 11, Issue 15.
9. Turban,E.Fram ,& Ephraim,M & Wetherbe, J,2002,"Information Technology for Strategic Management " John Willey & Sons.Inc.